

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية

للدكتور/ محمد نظير بسيوني(*)

مشكلة البحث:

يعتبر تزايد الحواجز الجمركية والقيود الإدارية على تدفق التجارة الدولية من أهم الأسباب التي كانت وراء المطالبة بضرورة وجود منظمة للتجارة العالمية، وذلك لتكتمل النظام الاقتصادي العالمي القائم على وجود صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتنمية ومنظمة التجارة العالمية.

وقد حددت لكل مؤسسة من هذه المؤسسات مهامها الرئيسية حيث كانت أهم مهام صندوق النقد الدولي العمل على الاستقرار النقدي وإيجاد التوازن بين أسعار مدفوعات الدول، وحيث حدد للبنك الدولي للإنشاء والتنمية مهام رئيسية وهي معالجة مشاكل التمويل الدولية وإحداث عمليات التنمية بالقيام بالمساهمة في المشروعات الزراعية الصناعية للدول الأعضاء. وكان الهدف الرئيسي وراء قيام هذه المؤسسات هو توسيع أسواق العالم والوصول إلى مستوى أعلى من الرفاهة الاقتصادية.

وقد تم إنشاء كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليمارسا دورهما في نهاية الأربعينات، وتم التغلب على المشاكل والعوائق التي واجهت قيامهما إلا أن قيام منظمة التجارة العالمية لم يواجه بترحيب كبير، بل واجهته مشاكل عديدة أعاققت قيامها، وفي سبيل قيام هذه المنظمة تم الاتفاق على ضرورة قيام خطوات تمهيدية تعمل على قيام هذه المنظمة،

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

وذلك وصورة اتفاقية (الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك GATT) في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧م. وقد سبق قيام هذه الاتفاقية عقد مؤتمرات عديدة خاصة في لندن وجنيف. وقد صدق على هذه الاتفاقية ٢٣ دولة من دول العالم. ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد توالى الدورات التي تعمل على إيجاد الوسائل لتقريب وجهات النظر بين دول العالم في سبيل إنشاء منظمة التجارة العالمية حتى أخذت المنظمة حيز التنفيذ في ١/١/١٩٩٥ طبقاً للاتفاقية العامة للتجارة والجمارك التي تم التصديق عليها في ١٩٩٤م.

لقد حددت مهام منظمة التجارة الدولية WTO على أساس.

تسهيل الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف - وتوفير مجالات التفاوض بين الأعضاء بشأن العلاقات التجارية متعددة الأطراف - وتنفيذ نتائج المفاوضات - وإشراف المنظمة على تسوية المنازعات - ومراجعة السياسة التجارية وآلياتها، والتعاون بين المنظمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية بهدف تحقيق تناسق في السياسة الاقتصادية العالمية.

من هذا المنطلق فإن تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية يهدف إلى رفع مستويات الشعوب وتحقيق مستوى أعلى من التوظيف مع استمرار تزايد معدلات نمو الدخل القومي الحقيقي وزيادة الإنتاج في ضوء الاستخدام الأمثل لموارد العالم في ظل حماية البيئة.

وينصب التساؤل حول إمكانية المنظمة في تحقيق:

- إمكانية إقامة نظام تجارى متعدد الأطراف أكثر قدرة على البقاء في ظل تحرير التجارة الدولية وعلى أساس أن أداء المنظمة ينصب على تحقيق الحرية الاقتصادية وإحلال أسلوب الحرية التجارية بدلاً من الحماية التجارية.

- مدى تأثير القوى الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والإبداع والفكر والابتكار وتأثيرها على اقتصاديات الدول الفقيرة. وهذه القوى محل تخوف من العديد من الدول على اعتبار أنها تحمل حماية

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسيوني

لمنتجات الدول المتقدمة خاصة التكنولوجيا المتقدمة وعلى حساب الدول الفقيرة البعيدة عن امتلاك ناصية التكنولوجيا والمنافسة، بينما تمتلك ذلك الشركات متعددة الجنسية القادمة من الدول المتقدمة.

- هل يترتب على وجود المنظمة آثار إيجابية أم سلبية إزاء اقتصاديات الدول الإسلامية خاصة بالنسبة لزيادة معدلات نمو الإنتاج والدخول وحصول هذه الدول على نصيب ملائم من حجم التجارة الدولية بما يتمشى نسبيا مع احتياجات التنمية الاقتصادية.

- يدور التساؤل حول :

- (* إمكانية المنظمة في تحقيق حرية التجارة العالمية ؟
- (* إلى أي مدى يمكن تحقيق حرية التجارة ؟
- (* الفترة الزمنية التي تحتاج المنظمة لتحقيق حرية التجارة؟
- (* إلى أي مدى يستمر تحقيق الحرية الاقتصادية عبر الزمن؟
- (* هل يمكن أن يقل الحماس للحرية الاقتصادية بعد فترة من الزمن كما حدث من قبل؟ وكما يحدث حاليا بالنسبة لتنفيذ قرارات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأدائها في عالم اليوم وهو أداء متواضع؟
- (* ما هي المكاسب والتكاليف التي تترتب على الدخول في منظمة التجارة العالمية؟ وكيف يمكن مواجهة التكاليف؟
- (* ما هو دور الدول الإسلامية في ضوء النظام العالمي الجديد وإمكانية الاستفادة منه، هل عن طريق التكتلات كما ينادى البعض أم أن هناك إمكانيات أخرى؟ وهل تؤثر المنظمة على الأداء الاقتصادي ومعدل نمو الإنتاج والتوظيف؟

خطة الدراسة:

تتكون الدراسة من المباحث الآتية :

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على مصر.

المبحث الأول

الهيكل التنظيمي ومبادئ منظمة التجارة العالمية

أولاً: لمحة عن نظام هيكل منظمة التجارة العالمية بالمقارنة بهيكل مؤتمر التجارة والجمارك:

على الرغم من أن المؤتمر العام للتجارة والجمارك كان مقدمة لإقامة منظمة^(١) التجارة العالمية، حيث أنهما وجهان لعملة واحدة، وأنه بمجرد قيام منظمة التجارة العالمية WTO ينتهى دور المؤتمر العام للتجارة والجمارك GATT ألا أن المؤتمر العام للتجارة والجمارك قائم مؤقتاً حتى يمكن أن يصفى أوراؤه.

ولقد تعدل نظام هيكل المؤتمر العام للتجارة والجمارك وأصبح هناك هيكل تنظيمي لمنظمة التجارة العالمية أفضل من الهيكل السابق للجات وإن اختلفت في عملية الاجتماعات واتخاذ القرار وحجم التعاون من المنظمات الدولية الأخرى، وذلك لضمان الإطار القانوني والتنظيمي الملزم لجميع الأعضاء.

والجدول الآتي يعرض للهيكل التنظيمي للجات ومنظمة التجارة العالمية كما يلي:

(١) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، تقرير بشأن اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسبوني

جدول رقم (١): الهيكل التنظيمي لكل من الاتفاقية للتجارة والجمارك GATT ومنظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية		الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك	
التكوين	الشكل	التكوين	الشكل
يجتمع مرة على الأقل كل سنتين على أساس التوافق العام أعلى سلطة للمنظمة وتقوم بمهام وإدارة شئون المنظمة ويضم ثلاث لجان: (أ) لجنة التجارة والتنمية. (ب) لجنة الميزانية والمالية والإدارة. (ج) لجنة ميزان المدفوعات.	(١) الاجتماع والقرار المجلس الوزاري	اجتماع سنوي التصويت ٥١% أغلبية لكل عضو صوت اجتماع الأعضاء في جنيف بسويسرا سنويا	(١) الاجتماع والقرار الأعضاء
		يجتمع ١٠ مرات سنويا للبحث وللاشراف على أعمال اللجان وبحث الميزانية والتمويل والإدارة ودراسة المشاكل التجارية.	(٢) مجلس الممثلين
يقوم بإدارة شئون المنظمة خلال فترة عدم انعقاد المجلس.	(٢) المجلس العام	تتكون من ١٨ من المسؤولين عن السياسة التجارية وتجتمع ٣ مرات في السنة. يقوم بدراسة الأساليب غير الجمركية لتقييد التجارة	(٣) المجموعة الاستشارية
يتبعه جهازان: تعتبر المنظمة محكمة دولية في تسوية المنازعات.	(أ) مجلس التجارة في السلع. (ب) مجلس التجارة في الخدمات. (ج) مجلس حقوق الملكية الفكرية (١) جهاز تسوية المنازعات. (٢) جهاز مراجعة السياسات التجارية		(٤) قسم السياسات التجارية
		تضم ٣٠٠ خبير في السياسات التجارية والاقتصادية وتقارير الجلسات السنوية وخدمة أعمال المجلس وتنظم المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.	(٥) السكرتارية

Source: Institute for international Economics, Greening The GATT, Trade Environment and the future, New York 1994, pp. 46-100.

أهم مبادئ منظمة التجارة الدولية:

(١) مبدأ عدم التمييز (شروط الدولة الأولى بالرعاية):

ويقصد بذلك منح جميع أطراف التعاقد فوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون اتفاق جديد ودون تمييز بين عضو وآخر.

(٢) مبدأ الشفافية:

بمعنى أن السياسة التجارية الدولية تعتمد على استخدام التعريفات الجمركية وليس على استخدام القيود الكمية في علاج ميزان المدفوعات مع العمل على نشر جميع القوانين والتنظيمات التي تتخذها الدولة وإتاحة المعلومات لجميع الأطراف.

(٣) زيادة مشاركة الدول النامية:

بمعنى منح الدول النامية الأقل تقدماً اهتماماً خاصاً لرفع وتقوية الطاقات والإنتاج للخدمات المحلية فيها.

(٤) التكامل الاقتصادي:

لا تمنع الاتفاقية من قيام اتفاقيات إقليمية بشرط إخطار كافة الأطراف.

(٥) التنظيم المحلي:

للدول الأطراف الحق في تنظيمات القطاعات الداخلية بما يخدم أهداف السياسة الوطنية ولا يعوق حرية التجارة الدولية.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسبوني

(٦) إقرار المعايير على موردى الخدمات:

يتم إقرار الشروط في تحديد معايير التي توضع على موردى الخدمات بألا يكون هناك تمييز بين الدول في تطبيق هذه المعايير وأن يقرها الأطراف.

(٧) الاحتكار وعدم إساءة المركز الاحتكاري:

ويقصد بذلك أن يعمل الموردون المحتكرون لخدمات معينة في ظل قاعدة الدولة الأولى بالرعاية ، وعدم استخدام المركز الاحتكاري داخل أقاليمهم بطريقة سيئة لا تتوافق مع الالتزامات أمام المنظمة.

(٨) مبدأ التبادلية:

ويقصد بذلك تحرير التجارة الدولية من القيود وعدم تقييد المنافسة والدخول في مفاوضات لإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية.

(٩) المدفوعات والتحويلات:

ويقصد بذلك أن تتم المدفوعات والتحويلات للصفقات الجارية دون قيود أو تأخير وبعملات حرة طبقاً لقواعد صندوق النقد الدولي.

(١٠) قيود حماية ميزان المدفوعات:

أُتاحت الاتفاقية استخدام بعض القيود عند وجود صعوبات في ميزان المدفوعات بشروط عدم التمييز بين أطراف الاتفاقية، وأن تتم القيود وفقاً لاتفاقية صندوق النقد الدولي، وألا تضر القيود بمصالح الأطراف الأخرى، وأن تكون القيود في حدود الظروف التي تمر بها الدولة، وأن تكون القيود مؤقتة يتم التخلص منها فيما بعد.

(١١) الاستثناءات:

يسمح بمجموعة من الاستثناءات مثل استثناء الخدمات لأغراض حكومية وحماية الآداب العامة والنظام العام ومع قوانين الدولة.

(١٢) الإعانات:

تقوم الدولة العضو بإخطار جميع الأطراف في المنظمة بكافة صيغ الدعم التي تطبقها والتي تؤثر على التجارة الدولية^(٢). وقد شملت الاتفاقية أوجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة واستثمار أو حركة رأس المال أو العمالة وإمكانية تصحيح الأداء الاقتصادي المحلي في الدول الأغنياء. وقد تضمن الاتفاق تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع هما قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية. وقد خرجت منظمة التجارة العالمية على إيجاد نوع من العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتنمية بخلاف ما تم الاتفاق عليه عام ١٩٤٧م. وقد وقع على هذا الاتفاق في المغرب حوالي ١١٧ دولة ومن بينهم مصر ، وقد أخذت حيز التنفيذ ابتداءً من أول يناير ١٩٩٥م. وقد أخذت الموافقة التشريعية في مصر في ١٦ إبريل ١٩٩٥م^(٣).

(٢) رئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية طبقاً للقرارات الموقعة في مراكش ١٥/٤/١٩٩٤ وموافقة مجلس الشعب في ١٦ إبريل ١٩٩٥م، العدد ٢٤ في ١٥ يونيه ١٩٩٥م ص ٣٥١ - ٣٦٣.

(٣) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة ، المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، تقرير بشأن اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر ص ٢٨ وما بعدها.

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية

اختلفت تقديرات المؤسسات الاقتصادية الدولية والوطنية في آثار قيام منظمة التجارة الدولية وأدائها على المستوى العالمي ونتعرض بالتحليل لأهم التقديرات:

أولاً: التقدير الأول لأمانة سر الجات GATT:

أعتمد هذا التقدير على الانعكاسات الإيجابية لتحرير التجارة على الاقتصاديات الدولية، وإن كانت هناك آثار سلبية بالنسبة لبعض الدول النامية خصوصاً الدول المستوردة للمواد الغذائية .. ولقد خرج تقدير الجات إلى أن تحرير التجارة الدولية سوف يعود بالمكاسب على الاقتصاد العالمي خاصة بالنسبة لزيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها.

وهناك مكاسب تتعلق بزيادة المنافسة والانتشار التكنولوجي والآثار الإيجابية للإنتاجية على معدلات الادخار والاستثمار^(٤).

تم تقدير آثار تحرير التجارة على أساس حالة السوق في تاريخ ١٩/١١/١٩٩٣م:

(١) زيادة تجارة السلع بنسبة ١٢% بمبلغ ٧٤٥ مليار دولار.

وعلى أساس تحرير جمركي

^{٤)} GATT Secretariat, An analysis of the proposed Uruguay Round Agreement, with particular emphasis on aspects of interest to developing countries, Geneva November 1993, p. 122.

(٢) تخفيض جمركي للمنسوجات المتعددة الألياف ٢٠% لتعادل الإعانات.

(٣) تخفيض في الجمارك للإنتاج الزراعي بنسبة ٣٦% المكاسب المتوقعة في عام ٢٠٠٥ كما تم التعبير عنها بدولارات ١٩٩٢م على أساس مكاسب العالم ٢٣٠ مليار دولار يخص الاتحاد الأوروبي ٩٨ مليار دولار وأمريكا الشمالية ٦٧ مليار دولار. زيادة الصادرات بنسبة ٨%.

ثانياً: التقدير الثاني تقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

تقدر المكاسب الناجمة عن تحرير التجارة في ضوء النظام الاقتصادي المرتب على قيام منظمة التجارة العالمية، وذلك في ضوء تخفيض القيم الموازية للقيود الإدارية غير الجمركية بنسبة ٣٦% بالنسبة للسلع الصناعية والزراعية، وتم قياس المكاسب لسنة ٢٠٠٢ وذلك بأسعار ١٩٩٢.

وتبلغ المكاسب ١٨٥ مليار دولار بالنسبة للدول الصناعية، وأستراليا ٩.١ مليار دولار، كندا ٦.٦ مليار دولار، السوق الأوروبية ٧١.٣ مليار دولار، اليابان ٢ ٤ مليار دولار، الولايات المتحدة ٦ ر ٢٧ مليار دولار، أما مكاسب العالم فتقدر بـ ٢٧٤ مليار دولار.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسبوني

ثالثاً: التقدير الثالث تقدير صندوق النقد الدولي IMF (١٩٩٤م)^(٥):

بحث بعض الدراسات التي أظهرت انعكاسات تحرير التجارة طبقاً لقرارات منظمة التجارة العالمية وبيّنت أهم النتائج :

- وضع نظام جيد للتجارة متعددة الأطراف والعمل على تحسين مناخ الثقة بين رجال الأعمال.

- استفادة الدول المتقدمة والنامية من زيادة التجارة الدولية والاستثمار والذي ينعكس على زيادة الدخل.

- تزايد المنافسة والانتشار التكنولوجي والإنتاجية وتزايد معدلات الادخار والاستثمار.

- ارتفاع الدخل العالمي بين ٢١٢ - ٢٧٤ مليار دولار بالنسبة لعام ١٩٩٢ كسنة أساس أي حوالي ١% من إجمالي الناتج العالمي ١٩٩٢م.

- الاتحاد الأوروبي خسائره تتراوح بين ٦١ - ٩٨ مليار دولار ومكاسبه تتراوح بين ٢٧ - ٤٢ مليار دولار خلال العشر سنوات التالية للتنفيذ لقرار منظمة التجارة العالمية.

- مكاسب الولايات المتحدة تتراوح بين ٢٨ - ٦٧ مليار دولار.

- البلاد النامية مكاسبها ٧٨ مليار دولار - الدول المستوردة للأغذية من الدول النامية تحقق خسائر نسبياً كبيرة بسبب ارتفاع أسعار السلع الزراعية وذلك نتيجة تخفيض الدعم على هذه السلع.

ومن المهم دراسة أثر مبادئ منظمة التجارة الدولية على كل دولة من الدول النامية.

(٥) حشاد، نبيل، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥م ص ٦٥ - ٧٨.

رابعاً: التقدير الرابع (نجوين - بيروني ١٩٩٣م) Nguyen-Perrioni (1993) ^(٦):

- تقدر دراستهما أن حجم التجارة الإجمالي للعالم سيزيد بمعدل ٢٠%، وتزيد صادرات الدول الاشتراكية والدول المنتجة للسلع الزراعية بمعدل ٤%.

- إن دخل العالم سيزداد بمقدار ٢١٢.١ مليار دولار بمعدل ١% أن الدول الصناعية سيزداد دخولها بمقدار ١٣٩ مليار دولار يخص استراليا ٢.٤ مليار دولار بمعدل ١.١% ويخص كندا ٣.٧ مليار دولار بمعدل ٠.٩% ويخص الاتحاد الأوروبي ٦١.٥ مليار دولار بنسبة ٢% بمعدل ١.٥% ويخص اليابان مقدار ٢٧ مليار دولار بنسبة ٢% من الناتج الإجمالي المحلي، ويخص الولايات المتحدة ٣٦.٥ مليار دولار بنسبة ٠.٨% من إجمالي الناتج المحلي.

خامساً: التقديرات الخامسة: معدل نمو الصادرات ونصيب الدول من التجارة العالمية:

اتسمت هذه التقديرات بمحاولة دراسة تنفيذ قرارات منظمة التجارة العالمية بالنسبة للصادرات وبالنسبة لتوزيع الأسواق العالمية، والآثار الإيجابية والسلبية على أسعار السلع والخدمات كما يلي:

(١) قدر نصيب الدول النامية في جولة طوكيو ١٩٧٣م من التجارة العالمية بحوالي ٢١% من التجارة العالمية، ويبلغ نسبة الصادرات من السلع المصنعة من الدول النامية ٧-٨% من إجمالي الصادرات للسلع المصنعة. أما نصيب الدول النامية في جولة أوروجواي ١٩٨٦: ارتفع نصيب الدول

^{٦)} Nguyen, T.; Perroni, C. and Wigle, R.,: An Evaluation of the draft final act of the Uruguay Round, Economic Journal, Vol 103 November 1993, pp. 1540-1549.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسبوني

النامية من التجارة العالمية ليصل إلى ٢٦% وبلغت نسبة الصادرات من السلع الصناعية حوالى ١٥% من إجمالى صادرات الدول النامية.

(٢) وطبقا لتقديرات "الجات" و"منظمة التعاون الاقتصادى والبنك الدولى" فإن تحرير التجارة سيترتب عليه ما يلى :

أ) ٢.٦ مليار دولار خسائر الدول الأفريقية

ب) هناك ثلاث تقديرات لأثر تحرير التجارة على الصادرات^(٧).

- تزيد صادرات الدول النامية بنسبة ٣% من التجارة العالمية.

- تزيد صادرات الدول النامية بنسبه ٦% من التجارة العالمية.

- تقل صادرات الدول النامية بنسبة ١% من التجارة العالمية

(٣) طبقا لتقديرات نجوين وببيرونى Nguyen-Perrioni:

أ) تزداد التجارة السلعية لدول العالم بمقدار ١٢% بما يساوى ٧٤٥ مليار دولار واعتبار ١٩٩٢ سنة أساس .

ب) زيادة معدلات الصادرات بمقدار ١٠% بالنسبة لدول العالم:

- زيادة معدلات الصادرات لدول أمريكا الشمالية بمقدار ٨%.

- زيادة قيمة صادرات الاتحاد الأوروبى بمقدار ١٠.٣%.

- زيادة صادرات باقى دول العالم بمقدار ٩.٧%.

- زيادة صادرات الدول المخططة مركزيا بنسبة ٤٠%.

(٤) أما تقديرات وكالة الإعلام الأمريكية^(٨):

أ) تزداد دخول الدول النامية على أساس تقديرين :

(٧) نوار، ابراهيم، اتفاقيات الجات والإقتصاديات العربية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام، القاهرة ١٩٩٤م ص ٩ - ١١.

(٨) وكالة الأعلام الأمريكية: منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات) نتائج جولة اوروغواى - ٧ فبراير ١٩٩٢ ص ٧، صندوق النقد الدولى، آفاق الاقتصاد العالمى ٢ مايو ١٩٩٤، ص ٨٦ - ٩٠ - ٩١.

التقدير الأول لمنظمة التعاون الدولي الاقتصادي بمقدار ٢٩.٩ مليار دولار .

التقدير الثاني لمنظمة التعاون الاقتصادي بمقدار ٨٦.٤ مليار دولار .

(ب) تأثير قرارات الجات بالنسبة للمستهلك الأمريكي :
انخفاض أسعار السلع الأجنبية بمقدار ٣٢٠ مليار دولار .
انخفاض، أسعار المنسوجات بمقدار ١٧ مليار دولار .

بدراسة التقديرات الخمس للآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية فعلى الرغم من اختلاف التقديرات بالنسبة لتقديرها على المستوى العالمى سواء بالنسبة على مستوى القارات أو على مستوى التكتل الاقتصادي أو بالنسبة للسلع المصدرة. وتظهر هذه التقديرات ما يلي:

(١) إن المستفيد الأول من عملية حرية التجارة هي الدول المتقدمة، وهذا أمر مسلم به والتجربة التي سبقت للدول المتقدمة خلال القرن الثامن عشر عندما أرادت الدول المتقدمة جنى حصاد الثورة الصناعية الأولى وقد تملكّت المملكة المتحدة ناصية التكنولوجيا متمثلة في تجارة الآلات البخارية ثم ما كان في ألمانيا والثورة الصناعية الثانية باكتشاف الكهرباء، وكذلك ما حدث من تقليد للتكنولوجيا في فرنسا في تلك الفترة، طالبت هذه الدول بحرية التجارة بين دول العالم وأن نتيجة هذه الحرية هو التخصص وتقسيم العمل وزيادة الدخل القومي والعالمي، وقد أيد هذا النداء أولا بريطانيا عندما كانت وحيدة تملك التكنولوجيا، أما ألمانيا فخلف مبادئ الحماية الجمركية وأزالها تدريجياً كانت هي أساس المبادئ السائدة. ومن ثم لحقت ألمانيا كلا من

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسيوني

بريطانيا وفرنسا، وترتب على ذلك النداء بالحرية الاقتصادية والتجارية ولكن سرعان ما تخلت هذه الدول عن هذه المبادئ^(٩).

من هنا يرد التساؤل على بقاء منظمة التجارة العالمية وتنفيذها للحرية التجارية سيصمد أم سرعان ما يفقد الحماس لهذه الحرية وتعود مبادئ الحماية؟

إن اختلاف ظروف القرن العشرين والقرن القادم الواحد والعشرين قد تظهر ضرورة مبادئ منظمة التجارة العالمية فى إصلاح نظام التجارة العالمى.

إن حرية التجارة بين دول العالم قد توجد له آثار ايجابية وآثار سلبية خاصة وأن الدول المتقدمة تملك ناصية التكنولوجيا وبالتالي فإن الصناعات الحديثة وعدم وجود خبرات كبيرة لدى الدول النامية، وهذا ما يترتب عليه النظر إلى حرية التجارة بتخوف كبير وتوقع لوجود آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية وكذلك الدول الإسلامية^(١٠).

٢) إن خسائر الدول النامية ستكون بالنسبة للدول المستوردة للأغذية، وأشارت التقديرات أن الدول النامية سيزداد حجم تجارتها الخارجية، وأنها قد حققت ذلك وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية المصدرة.

٣) أن المتغيرات العالمية الحالية متمثلة فى ثورة المعلومات والثروة التكنولوجية وتزايد ظاهرة التكتلات الاقتصادية وظهور منظمة التجارة العالمية والتخصصية وغير ذلك من متغيرات سوف تقوم بدراسة آثار هذه المتغيرات بالنسبة للفترة من ١٩٩٢ وحتى الآن وعلى أساس ما اتخذته

(٩) بسيوني، محمد نظير، التطور الاقتصادى قى أوروبا، القاهرة ١٩٩٤م، ص ٢٤، ٦٢.

(١٠) بسيوني، محمد، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٩٩٠م، القاهرة ص ٨٨ وما بعدها.

المؤسسات الدولية من اعتبار عام ١٩٩٢ كسنة أساس بالنسبة لقياس آثار منظمة التجارة العالمية.

٤) أن هناك ادعاءات بأن تحرير أسواق الخدمات سوف تودي إلى وجود منافسة غير عادلة لقطاعات الخدمات، وتزيد مشاكل عجز موازنة المدفوعات للدول النامية.

ويلاحظ أن تزايد حجم التجارة الدولية من ٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٦٥م إلى ٢ تريليون دولار عام ١٩٨٠م وإلى ٣.٧ تريليون دولار عام ١٩٩٣م^(١١) وإذا كانت التجارة العالمية يخص الدول المتقدمة حوالى ٨٠% بينما يخص الدول النامية ١٢% من حجم التجارة العالمية.

إن الوصول إلى تقييم علمي دقيق يتطلب دراسة آثار تحرير التجارة على السلع وعلى الدول دون الحكم بصفة إجمالية، وهذا ما سنقوم بتحليله فى المبحث الثالث.

المبحث الثالث الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على الدول الإسلامية

مقدمة:

فى هذه الدراسة يقصد بالدولة الإسلامية تلك الدولة التى يدين معظم المواطنين فيها بالإسلام، بغض النظر عن الإطار السياسى الذى تتبعه الدولة.

والمبحث الثالث يحل أهم أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية والمرتبطة أساسا بالقطاعات الاقتصادية وأهم السلع التى تمثل أهمية كبيرة نسبياً فى اقتصاد الدولة الإسلامية حتى يمكن الوصول إلى مقياس يوصلنا إلى نتائج أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وتتصب الدراسة على دراسة آثار أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية على قطاعات الزراعة فى الدول الإسلامية ودراسة قطاع المنسوجات والملكية الفكرية والخدمات فى الدول الإسلامية.

والاهتمام بهذه القطاعات بالنسبة للدول الإسلامية يقتضى عرض وتحليل أهم الأحكام التى نصت عليها اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها بالنسبة للدول الإسلامية الآتية والتى أغلب سكانها من المسلمين وهى :

- بنجلاديش - باكستان - موريتانيا - مصر - اليمن - أندونيسيا -
- الإمارات - المغرب - الاردن - تونس - الجزائر - تركيا - إير ان -
- عمان - السعودية - الكويت - تنزانيا - سوريا - الأردن - ماليزيا - ليبيا -
- العراق .

وهذه الدول تتوافر البيانات عنها فى حد ما يمكننا من دراسة أثر أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية. أما باقى الدول وهى :

جزر القمر - أفغانستان - أرتيريا - الصومال - السودان - جيبوتي - لبنان - فلسطين - مالطا - البحرين - ليبيا - قطر فهذه الدول لا توجد عنها بيانات كافية.

أولاً: أهم ملامح وأحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية:

تعتبر أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية شاملة نسبياً لأوجه العلاقات الاقتصادية بين دول العالم من تجارة أو استثمار أو حركات لرأس المال أو حركات للعمل الدولية، وفي العمل على تصحيح الأداء الاقتصادي المحلي في الدول الأطراف في الاتفاق وفي مراجعة السياسات التجارية وفي تنظيم التعامل في قطاع الخدمات وقطاع الملكية الفكرية^(١٢) وتتناول أهم الأحكام فيما يلي:

(١) أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية في الزراعة:

تعلقت الأحكام الخاصة بالزراعة مرتبطة خاصة ببعض الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء وخاصة الدول النامية، والعمل على إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية على أساس قوى السوق والعمل على التخفيضات التدريجية للدعم أو أساليب الحماية الزراعية من جمارك وخلافه.

أ) الجمارك:

لقد ألزمت الاتفاقية بضرورة تخفيض الجمارك على النحو التالي:

أ- (١) تخفيض الجمارك بالنسبة للدول المتقدمة بنحو ٣٦%.

أ- (٢) تخفيض الجمارك بالنسبة للدول النامية بنحو ٢٤%.

(١٢) رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - تقرير بشأن اتفاقية الجات ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسيوني

أ-٣) ويتم هذا التخفيض من خلال ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ بالنسبة للدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية فيسرى هذا التخفيض من خلال عشر سنوات من تاريخ الدخول في حيز التنفيذ للاتفاقية.

أ-٤) لا تطالب الدول التي يصل دخل الفرد فيها في المتوسط عن ١ . . . دولار سنوياً^(١٣).

ب) الدعم : أحكام خاصة بالدعم:

١) يقصد بالأحكام هنا الخاصة بالدعم : دعم التصدير المباشر، فيجب أن يخفض الدعم بنحو ٣٦% من متوسط الدعم في الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ وذلك خلال الست سنوات التالية لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

٢) يخفض الدعم المباشر على التصدير في الدول النامية بنسبة ٢٤%.
٣) الدول الأقل نمو والتي يقل الدخل فيها عن ١٠٠٠ دولار تستثنى من قواعد الدعم بالنسبة لدعم الإنتاج أو التصدير للسلع الزراعية والسلع الصناعية.

وقد التزمت الدول الأعضاء بهذه المجموعة ببرنامج تعويض عن الآثار السلبية التي تترتب على تحرير تجارته في السلع الزراعية من خلال منح معونات غذائية وبيع السلع الغذائية بشروط ميسرة.

٢) أحكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية في المنسوجات والملابس:

على الرغم من أن المنسوجات لازالت خاضعة لأحكام اتفاقية الألياف الدولية والتي استمر العمل بها حتى ١٩٩٤/١٢/٣١م فإنه يتم تدريجياً التخلي عن هذه الاتفاقية وذلك على أساس إلغاء نظام تجارة الحصص في المنسوجات على أربعة مراحل تمتد إلى عشر سنوات حتى عام ٢٠٠٥ وفقاً للنظام التالي:

جدول (٢) : الإلغاء التدريجي للحصص^(١٤):

- (١) المرحلة الأولى في ١٩٩٥/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٦%
- (٢) المرحلة الثانية في ١٩٩٨/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٧%
- (٣) المرحلة الثالثة في ٢٠٠٢/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ١٨%
- (٤) المرحلة الرابعة في ٢٠٠٥/١/١ يتم تحرير التجارة بنسبة ٥١%
- (٥) يتم إزالة الباقية بعد نهاية المرحلة الرابعة.

(أ) إن معدلات نمو الواردات في الدول المستوردة للمنسوجات تزيد بمعدلات ١٦%، ٢٥%، ٢٧% على ثلاث مراحل.

(ب) تعامل الدول النامية معاملة تفضيلية بالنسبة للحجم أو الحصص أو معدل نموها.

تدخل المنسوجات في ١٩٩٤/١٢/٣١م تحت مظلة الاتفاقية العامة للجات.

(٣) الآثار الاقتصادية لقرارات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية:

(١٤) المجالس القومية المتخصصة، تقرير بشأن اتفاقات الجات (مظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر ص ٣٩.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسيوني

من الحكمين السابقين بالنسبة للسلع الزراعية والمنسوجات والملابس
فى أنهما أدرجتا لأول مرة فى جولة أوروغواى فى مفاوضات الجات ١٩٨٦
وتعتبر هذه السلع ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الإسلامية كما يلى :

(أ) أهمية السلع الزراعية:

جدول رقم (٣)

نصيب الزراعة فى الناتج المحلى فى الدول الإسلامية (%)

الدولة	% الزراعة ١٩٦٥	% الزراعة ١٩٩٠	الدولة	% الزراعة ١٩٦٥	% الزراعة ١٩٩٠
تنزانيا	٤٦	٦٦	تونس	٢٢	١٤
الصومال	٧١	٦٥	تركيا	٣٤	١٧
بنجلاديش	٥٣	٤٤	الأردن	—	٦
تشاد	٤٢	٣٦	ماليزيا	٢٨	—
باكستان	٤٠	٢٧	الجزائر	—	١٦
أندونيسيا	٥٦	٢٣	إيران	٢٦	٢٣
موريتانيا	٣٢	٣٧	عمان	٦١	٣
أفغانستان	—	—	ليبيا	٥	٥
السودان	٥٤	—	العراق	١٨	—
مصر	٢٩	١٩	السعودية	٨	٨
اليمن	—	—	الكويت	صفر	١
المغرب	٢٣	١٦	الإمارات	—	٢
سوريا	٢٩	٢٢			

المصدر: البنك الدولى: تقارير عن التنمية فى العالم سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول أن الناتج الزراعى نسبته للناتج المحلى الإجمالى
تنخفض نسبته من ناحية وهناك تمثل نسبة الإنتاج الزراعى حوالى ٣٠%
من الدول الإسلامية تمثل الزراعة ما يقرب من حوالى ٤٠% من إنتاجها

المحلى الإجمالى بينما نجد أن حوالى ٥٥% من الدول الإسلامية يقل نصيب الزراعة فى إنتاجها المحلى الإجمالى عن ٢٠%، وهناك حوالى ٥% يزيد نصيب الزراعة عن ٢٠% وحتى ٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى، ويلاحظ أن معظم الناتج المحلى من قطاع الخدمات.

هذا يبرهن أن معظم الدول الإسلامية مستوردة للمنتجات الزراعية. وسنجد فى الإحصاءات التالية أن بعض هذه الدول يستورد من السلع الزراعية حوالى ٩٠% من السلع الزراعية. وبعض الدول تستورد حوالى ٦٠% من السلع الزراعية من الخارج كما فى الجدول رقم ٤.

جدول رقم (٤)

الواردات من السلع الغذائية للدول الإسلامية

نسبة مئوية من واردات السلع

الدولة	واردات السلع ١٩٩٠ مليون \$	سلع غذائية ١٩٦٥	سلع غذائية ١٩٩٠	الدولة	واردات السلع ١٩٩٠ مليون \$	سلع غذائية ١٩٦٥	سلع غذائية ١٩٩٠
تنزانيا	٨٤٠	١٢	٨	تونس	٢٩٣٢	١٦	١٥
الصومال	١٣٣	٢٣	٢٩	تركيا	١٥٧٨٨	٦	٨
بنجلاديش	٢٥٢٤	—	٣١	الأردن	٢١١٩	١٢	١٥
تشاد	٤٣٥	١٣	١٩	ماليزيا	٢٢٤٩٦	٢٧	١١
باكستان	٧١١٩	٢٠	١٦	الجزائر	٨٢٨٠	—	—
أندونيسيا	١٦٣٦٠	٦	٨	إيران	٩٥٥٠	١٩	٢٢
موريتانيا	٣٧٠	٩	٢٣	عمان	٢٢٥٥	١٤	١٥
أفغانستان	٧٦٥	١٧	٩	ليبيا	٥١٠٠	١٤	١٤
السودان	١٣٩٠	—	٨	العراق	١١٠٠٠	٢٤	٢٧
مصر	٧٤٣٤	٢٨	٢٧	السعودية	٢١٥٠٠	٣١	١٥
اليمن	—	—	—	الكويت	٦٢٩٥	٢٦	١٦
المغرب	٥٤٩٢	١٦	١٣	الإمارات	٩٦٠٠	—	١٣

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسيوني

سوريا	٢٠٩٧	٢٢	٢١			
-------	------	----	----	--	--	--

المصدر: البنك الدولي، تقارير عن التنمية في العالم، سنوات مختلفة.
من الجدول رقم (٤) يتبين أن الواردات من السلع الغذائية تمثل حوالى ٢٥% من الواردات من السلع فى معظم الدول الإسلامية.
وتكمن المشكلة بالنسبة للزراعة وبالتالي السلع الغذائية أن معظم الدول الإسلامية مستوردة للسلع الزراعية وعلى الأخص السلع الغذائية، ولقد اهتم اتفاق الجات بمجال التجارة الدولية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية وذلك عن طريق مطالبة الدول الأعضاء بإزالة العوائق التى تقف فى وجه التجارة الدولية فى هذه المنتجات.

ولما كان سوق المنتجات الزراعية وسوق السلع الغذائية من الأسواق التى توجد مشاكل كثيرة فيها منها مشاكل الكميات المعروضة وآثار البيئة وحالات الجو والمناخ السائد، بجانب المشاكل العديدة بين دول أوروبا والدول المتقدمة وخاصة أمريكا الشمالية على وجه الخصوص تحت زعامة الولايات المتحدة الأمريكية حول الحاصلات الزراعية ومنتجاتها، حيث أن مصدر النزاع هو موضوع الدعم الذى تقدمه مجموعة الدول الأوروبية وخاصة فرنسا لمزارعها مما يساهم فى زيادة القدرة التنافسية لدول المجموعة الأوروبية فى مجال صادراتها من المنتجات الزراعية والذى أثر بالسلب على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من تلك المنتجات.

لقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريف جمركية تصل إلى ٢٠٠% على بعض المنتجات الزراعية إذا استمرت دول المجموعة الأوروبية تقدم الدعم لمزارعيها، وحيث أن الدعم الأوروبى بلغ ٢٤٠ مليار دولار سنويا فى المتوسط، وقد أضر بالصادرات الأمريكية، وقد طالبت الولايات المتحدة بإلغاء الدعم حتى عام ٢٠٠٠ ولكن أوروبا ترفض إلغائه مرة واحدة لارتباط الدعم بمصالح ١١ مليون مزارع أوروبى وتواجه

الحكومات الأوروبية ضغوطاً من المزارعين لديها، وقد أيدت فرنسا في ذلك كلا من إيرلندا، بلجيكا، أسبانيا^(١٥). ولقد توقفت المفاوضات ثم أعيد استئنافها قبل انتهاء جولة أورو جواي في نوفمبر ١٩٩٣ - اتفاقية بلير هاوس وتقرر خفض الدعم لأقل من المستويات التي حددت في السياسة الزراعية في السوق الأوروبية المشتركة.

أما بالنسبة لصادرات المنسوجات والملابس في الدول الإسلامية فإنها تحتل جزءاً كبيراً نسبياً في إجمالي الصادرات فهذه الدول ماعدا البترول خاصة من دول البترول. أما المنسوجات فهي كصناعة تحويلية تعتبر من الصناعات الأساسية التحويلية التي لها دورها في التنمية الاقتصادية.

ولما كانت تجارة المنسوجات تخضع لاتفاقية الألياف المتعددة وهي ما تسمى Multifiber Arrangement وهذه الاتفاقية تتعارض في بعض بنودها مع اتفاقية الجات لوجود مبدأ التميز في اتفاقية الألياف المتعددة. وتمثل معظم الصادرات من الدول الإسلامية حوالي ٤٠% من الصادرات الصناعية، وحيث أن اتفاقية الألياف زاد فيها إجراء قيود على تجارة الألياف ١٩٧٨ ثم أضيفت قيود عام ١٩٨٢ على اتفاقية الألياف. وقد تسبب ذلك في إحداث أضرار للدول النامية وخاصة الإسلامية على الرغم من تزايد صادرات المنسوجات والملابس إلى الدول المتقدمة.

وتبين الإحصاءات التالية نصيب الدول الإسلامية من صادرات المنسوجات والملابس.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسيوني

(ج) أهمية الصادرات من السلع (المنسوجات والملابس):

جدول رقم (٥)

صادرات الدول الإسلامية من المنسوجات والملابس ١٩٩٠م

الدولة	صادرات المنسوجات والملابس	الدولة	صادرات المنسوجات والملابس	الدولة	صادرات المنسوجات والملابس
تنزانيا	١%	السودان	١%	الأردن	٥%
الصومال	٦%	مصر	٢٧%	ماليزيا	٥%
بنجلاديش	٥٨%	اليمن	-	الجزائر	صفر
تشاد	٣%	المغرب	٢٠%	إيران	٥%
باكستان	٥٤%	سوريا	٣%	العراق	صفر
أندونيسيا	٩%	تونس	٢٩%	السعودية	صفر
موريتانيا	صفر%	تركيا	٣٥%	الإمارات	١%

المصدر: البنك الدولي، تقارير عن التنمية الاقتصادية في العالم، أعداد مختلفة.

وبتحليل الأرقام البيانية لأهم أسعار السلع العالمية الزراعية والسلع العالمية الغذائية نجد أن التطور لهذه الأسعار منذ عام ١٩٩٠م كما يوضح الجدول رقم (٦).

(د) تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية الهامة في الدول الإسلامية:

جدول رقم (٦)

متوسطات تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية والزراعية الهامة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ (قيمة دولار)

اسم السلعة	وحدة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦ حتى سبتمبر ١٩٩٦
سكر	طن	١٠٧	١٨١	١٨٢.٨	٢٥٩.٤	٢٢٣	٢٥٦
قمح	طن	١١٨	١٣٦	١٤٨.٧	١٣٥.٢	١٣٢.٧	١٨٤.٨
زيت	طن	٤٢٠	٤٥١.٣	٤٦١.٢	٦٤٦	٥٦٥.٧	٥٥٤
أرز	طن	١٥٢.٧	١٤٠.٢	١٣٣.٢	١١٤.٥	١٤٦.٨	-
قطن	قنطار مترى	٥٢.١	٥٧.٤	٥٨.٩	٨٠.٨	٩٢.٤	٨٢
بن	طن	٥٥٨	٤٥٥	١١١٣.٣	١٣٧٧.٨	٣٠٩٢.٨	١٥٩٥

المصدر: تقارير مختلفة للبنك الدولي (FOB)

- IMF, World Economic Outlook 199, 1991 1994.
- أهرام اقتصادي أعداد مختلفة.
- رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أهم المؤشرات المالية والاقتصادية، أعداد مختلفة.

من الجدول رقم (٦) يتبين أن متوسطات الأسعار العالمية لأهم السلع الزراعية والغذائية قد حدث تطور هام بها فنجد السكر في خلال فترة لا تتجاوز ٥ سنوات ارتفع ثمنه مرتين ونصف، أما القمح فقد ارتفع ثمنه بما يقرب من ٦٠% خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦، أما التغير في أسعار الزيت خلال هذه الفترة فقد تزايد بحوالى ٥% من الأسعار العالمية.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسيوني

وخلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٦ انخفض ثمن الأرز بما يعادل حوالى ٣٠% ثم عاود الارتفاع عام ١٩٩٥م. وقد ارتفع سعر البن العالمى إلى ثلاثة أضعاف ماعدا عام ١٩٩٥ فقد ارتفع ما يقرب من ستة اضعاف. وقد تزايد ثمن القطن العالمى بحوالى ٤٠% إلا أن المؤشرات الخاصة بعام ١٩٩٦م تظهر اتجاهه نحو الانخفاض. وهذه الأرقام توضح أهمية السلع المستوردة فى الدول الإسلامية خاصة القمح والسكر والزيت والأرز وأسعارها فى الأسواق العالمية. وهذا يبين الآثار السالبة فى ارتفاع أسعار السلع الزراعية والغذائية المستوردة وانخفاض السلع الزراعية المصدرة.

(هـ) معدلات النمو القطاعى للنتاج المحلى الإجمالى فى دول العالم (نسبة مئوية):

لدراسة آثار اتفاقية منظمة التجارة العالمية يستلزم التحليل التعرض إلى معدلات نمو القطاعات فى هذه الدول المتقدمة والنامية وحيث لا يوجد فصل فى المعلومات خاصة بالدول الإسلامية، ولكن نمو القطاعات فى المناطق التى تضم الدول الإسلامية فى أغلبها يمكن أن يعطى مؤشراً جيداً لآثار الاتفاقية على القطاعات الاقتصادية.

جدول رقم (٧)

معدل النمو القطاعي للعمالة في بعض الدول الإسلامية

٨٠ - ٨٦ - ١٩٨٧

التمويل	النقل	التجارة	التشيد	الكهرباء	الصناعة	التعدين	الزراعة	الدولة ١٩٨٠	
								الاسم	عدد
								العاملين	مليون
٢٨.٥	١٠.٥	١٤.١	٤٣.٣	١-	١٤.١	٦١.٣	١٥.٦	٩.٨	مصر
١٠٠	٢١.٢	٤٤.٨	٣٢.٦	٣-	١٨.٩	٢٣.٥-	٤.٦	٤.٨	ماليزيا
١٠.٩	٢٣.٨	٤١.٤	١٧.٥	١٣	١٢.٤	١٤.٨	٣٠	٢.٢	تركيا
٤٤.٩٠	١٠٠-	١٤	١٠٠-	١٠٠-	٦.٩-	١٠٠-	١٩.١	٥٧.٨	أندونيسيا
٨٠.٨	٤٣.٣	٢٥.٧	١٤.٧	١٣٦.٨	٧٥	١١.٩	-	٠.١	الأردن

Source: UN, Statistical, year book 1987, 1990.

جدول رقم (٨)

الفجوة الغذائية في مصر وبعض الدول الإسلامية

من ١٩٧٢-١٩٩٢ م (مليون دولار)

الدول	١٩٧٢	١٩٨٢	١٩٩٢
الإمارات	٢٣٦-	٦٥١٢-	٩٤٢٨
البحرين	١٠٤-	١٧٠.٩	٢٠.٩٦
السعودية	١٧٩٧-	٣٥١٨٧	٣٩٨٣٨
عمان	١٠٢-	١٨٦٢	٣٠.١٥
الكويت	٨٨١-	٧٣٢٤	٩٩٤٧
مصر	١٣٣+	١٧٩٨٣	٣٥٤٦٧

المصدر: سليمان على عبد العزيز، التعاون الاقتصادي العربي بين المصلحة والمصارحة
 ١٩٩٢م، تقرير الجات رقم ٣٨ والملحق ١١/٦١ مارس ١٩٩٤م.
 صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات التجارة.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسيوني

وبمقارنة هذه النسب بمعدلات النمو في الدول المتقدمة والنامية نجد أن جدول رقم (٣) يوضح معدلات النمو لمتوسط فترة ٨ سنوات في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات. كما نلاحظ أن معدل نمو قطاع الخدمات فإن كلا من القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ليصل إلى ١٢.٦% في الفترة من ٦٥ - ١٩٧٣م بينما بلغ معدل النمو في قطاع الزراعة والصناعة منخفضاً ونفس الفترة من ٧٣ - ١٩٨٠م بينما ينمو قطاع الخدمات ونفس الوضع بالنسبة للفترة من ٨٠ - ١٩٨٩م. وقد شكلت تجارة الخدمات حوالي ٥/١ تجارة الصادرات وضعف معدل الصادرات السلعية^(١٦).

جدول رقم (٩)

الناتج المحلي الإجمالي حسب معدلات النمو القطاعي (نسب مئوية)

مجموعة الدول		الزراعة		الصناعة		الخدمات	
		٧٣-٦٥	٨٠-١٩٨٩	٧٣-٦٥	٨٠-١٩٨٩	٧٣-٦٥	٨٠-١٩٨٩
افريقيا		٢.٤	٢.٠	١٠.٤	٠.٧	٣.٠٤	٢.٣
مصر		٢.٨	٢.٨	٧.٣	٧.٣	٦.٥	٥.٥
شرق آسيا		٣.٢	٥.٣	١٢.٤	١٠.٠٤	٩.٠٥	٧.٠٧
جنوب آسيا		٣.١	٢.٠٩	٣.٠٩	٦.٠٧	٤.٠	٦.٣
اقتصاديات مرتفعة الدخل		٢.٨	١.٥	١٠.٩	٢.١	١٢.٠٦	٣.١

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩١م، ص ٢٢٥.

¹⁶⁾ International Trade in Services, Report on Mission. By Mr. R. Abdel-Kader 1990, p. 18.

بيانات مصر حتى ١٩٩٠م، وزارة التخطيط أعداد متفرقة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (١٠)

نسبة تغير الصادرات العالمية وفي مصر

نسبة مئوية لتغير الصادرات في مصر								نسبة مئوية لتغير الصادرات العالمية		
١٩٩٢	-٨٧	-٨٦	-٨٥	-٨٤	-٨٣	-٨٢	-٨١	-٨٠	-٧٠	بيان
	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	٨٧	٧٩	
١٩٠٧	٢٧.	٢٢.	٣٤.	٣٥.	٣٤.	٣٦.	٤٣	٢٠.٥	٢٠.٥	سلع
	٤	١	١	٥	٨	٢				
٤٥.٦	٤٢	٣٩.	٣٢.	٣١.	٣٠.	٣٣	٣٣.١	٥	١٩.٠	خدمات تجارية
		١	٨	٤	١					
								٢	١٨	نقل
								٦.٥	١٨	سفر

المصدر: I.T.C. Report on a mission by R. Abdel Kader 1990

البنك المركزي المصري - تقارير سنوية متفرقة.

من الجدولين السابقين يتبين أن الناتج المحلي في مصر معدل نموه ثابت في كل من قطاع الزراعة والصناعة، أما في قطاع الخدمات فقد انخفض نسبياً معدل نمو الناتج المحلي في هذا القطاع على الرغم من أن صادرات السلع قد تناقصت في مصر من ٤٣% عام ١٩٨١م إلى أن بلغت نسبتها ١٩.٥% بينما زادت معدلات تجارة الخدمات من ٣٣.١% إلى أن بلغت عام ١٩٩٢م حوالي ٤٥.٦%.

ويلاحظ أن استبقاء ٢/١ كميات الواردات من المنسوجات للدمج في المرحلة الأخيرة ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ مما يعنى قيام أسوار الحماية بالنسبة للكثير من المنتجات المنافسة من الدول النامية.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية للدكتور محمد نظير بسبوني

ويرى فريق من الاقتصاديين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية ستعمل على زيادة المكاسب الاقتصادية للدول النامية بسبب تحرير التجارة العالمية حيث سوف تزداد الصادرات لتصل صادرات الدول النامية من ٧٠-٧٥% من إجمالي الصادرات في حالة انتعاش أوضاع الاقتصاد في الدول المتقدمة كرد فعل في المقابل حيث يدخل ٥٠% من الصادرات الصناعية للدول النامية وحوالي ٢٥% من الصادرات الصناعية بتعريف جمركية أقل من ١٠% والباقي يقع تحت تعريف جمركية لا تزيد عن ١٦%^(١٧).

ويرى فريق من الاقتصاديين أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لها آثار سلبية حيث ترتفع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصاً المواد الغذائية من جراء إلغاء الدعم وتحرير تجارة المنتجات الزراعية وتشهد بذلك ارتفاع أسعار الأرز وغيرها من المنتجات واللبن والبن والكافو وهذه السلع يوجد بها فجوة اقتصادية في مصر وفي الكويت والسعودية واليمن والإمارات بنسبة تصل إلى ٩٣%^(١٨) وسوف تتراوح زيادات الأسعار ما بين ٨% إلى ١١% وذلك بعد ١٠ سنوات من تحرير التجارة، مع صعوبة تنافس الدول النامية للمنتجات المستوردة، ويؤدي الانخفاض التدريجي في التعريف الجمركية إلى ازدياد عجز الموازنة العامة - ويلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمتلك الشركات متعددة الجنسية حوالي ٧٠%.

(١٧) النجار، سعيد/ الجات والبلدان النامية، بحث مقدم إلى ندوة منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، القاهرة ١٩٩٥م، ص ٣٦ ومابعد، صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي ١٩٩٢م، ص ٦٧ ومابعد، بنك مصر، النشرة الاقتصادية، الجات وجولة أوروغواي، الأبعاد والآثار الاقتصادية على مصر، العدد ٢، رقم ١٩٩٣م، ص ٣٠.

(١٨) أبو الخير، كمال حمدي، الملكية الزراعية ١٩٨٧م، ص ٣٩٥ ومابعد.

جدول رقم (١١)

الهيكل الاقتصادي للدول الإسلامية ١٩٩٣م

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسبوني

جدول رقم (١٢)

الهيكل الاقتصادي للدول الإسلامية ١٩٩٣م

الدولة	السكان (الف)	نصيب الفرد من الناتج القومي (دولار)	معدل النمو (%)
جزر القمر	٤٧١	٥٦٠	-٠.٤
أفغانستان	١٧٦٩١	٠٠	٠٠
البوسنة والهرسك	٣٧٧٦	٠٠	٠٠
أريتريا	٠٠	٠٠	٠٠
الصومال	٨٩٥٤	٠٠	٠٠
السودان	٢٦٦٤١	٠٠	٠٠
جيبوتي	٥٧٧	٠٠	٠٠
العراق	١٩٤٦٥	٠٠	٠٠
لبنان	٣٨٥٥	٠٠	٠٠
سوريا	١٣٦٩٦	٠٠	٠٠
فلسطين	٠٠	٠٠	٠٠
مالطا	٣٦١	٧٩٧٠	٣.٢
البحرين	٥٣٣	٨٠٣٠	-٢.٩
ليبيا	٥٠٤٤	-	-
قطر	٥٢٤	٣٠-١٥	-٧.٢

نتائج الدراسة

جدول رقم (١٣)

الآثار الاقتصادية على الدخل الحقيقي لدول إسلامية مختارة عام ٢٠٠٢
بأسعار ١٩٩٢

الدولة الإسلامية	تقدير صندوق النقد الدولي	تقدير البنك الدولي ومنظمة التعاون
نيجيريا	-٠.٤% سنوياً تحرير جزئى	١.٨% خسارة سنوياً تحرير كلى
أندونيسيا	-٠.٧% سنوياً تحرير جزئى	٢.٦% خسارة سنوياً تحرير كلى
المغرب	-٠.٥% سنوياً تحرير جزئى	١% خسارة سنوياً تحرير كلى
الخليج العربي	-٠.٥% سنوياً تحرير جزئى	٢.٤% خسارة سنوياً تحرير كلى
البحر المتوسط	-٠.٤% سنوياً تحرير جزئى	١% خسارة سنوياً تحرير كلى
باكستان	تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات	
تركيا	تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات	
مصر	تستفيد من نظام الغاء الحصص في تجارة المنسوجات	
مصر-المغرب-نيجيريا	صعوبات في ارتفاع اسعار المواد الغذائية	
مصر	مزايًا تتمثل في نمو صادراتها بنسبة ٢٥% من صادرات المنسوجات ثم ٢٧% في العام الرابع. تثبيت الجمارك على المنسوجات وتخفيضها على مدى ١٠ سنوات سنة ٢٠٠٥. تثبيت الجمارك على السلع الصناعية الأخرى ٥٠-١٠٠%.	

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مايو ١٩٩٤م، ص ٩٠، ٩١.

العيسوى إبراهيم الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥م، ص ١٥٢.

دور منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول الإسلامية
للدكتور محمد نظير بسيوني

الدولة الإسلامية	البليــــــــــــــــان
اندونيسيا	الصناعة الكيماوية تحت حواجز ٦٠% من الجمارك:
مصر	في هذه الدول أشد الواردات حساسية هي القمح ويتضح
الجزائر	الفجوة الزراعية الغذائية في الدول المذكورة ١٠.٣ مليار
الكويت	دولار أمريكي وسوف ترتفع تدريجيا بنسبة ٢٥% حتى عام
موريتانيا	٢٠٠٥.
المغرب	تفقد الدول العربية المنتجة للبترول احتكارها ومحاولة تفككها
قطر	مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
تونس	الصادرات للدول الإسلامية في الوطن العربي لاتتجاوز ٣٠%
البحرين	من الصادرات السلعية.

ويلاحظ أن الصادرات من دول الشرق الأوسط تتراجع بمعدل ٤% سنويا وعلى الرغم من أن سياسة الإصلاح الإقتصادي للدول الإسلامية لا تزال في مهدها وفي مراحلها الأولى وتعاني من تشوهات في هيكلها الاقتصادية.

والآثار الاقتصادية التي تحدث لانتفاكية منظمة التجارة العالمية هي بالنسبة لهذه الدول.

الدولة الإسلامية	البيان
مصر - الأردن سوريا - لبنان ليبيا - تركيا	تخسر من التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية وخسارتها أكبر عند تحرير كامل للتجارة. انخفاض في الدخل القومي ٢.٤%.
	خسارة من التحرير الجزئي تصل ٠.٥% فيخفض الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة عالية لأن الكشف للعالم ١% بعد ١٠ سنوات. وانخفاض الدخل القومي بنسبة ٢.٣%.
اليمن - العراق إيران - الإمارات	خسارة في حالة التحرير الكامل وأن كان البعض يرى أن معظم الواردات يدخل معفاة من الجمارك.

إن جامعة الدول العربية قررت أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية سوف يكون لها آثار سلبية لعل من أهمها:

- ١) ارتفاع أسعار الواردات من المواد الغذائية إلى ٣ أضعاف، وما تستورده الدول العربية قيمته ٢١ مليار دولار سنويا من المواد الغذائية.
- ٢) صعوبات في صناعة البتروكيماويات والتي مازالت حديثة.
- ٣) وجود بطالة في قطاع الصناعة العربية والذي يستوعب ٢٤% من إجمالي العمالة العربية.
- ٤) أن واردات الغذاء في أوائل القرن الواحد والعشرين ستصل إلى ٩٠ مليار دولار سنويا بسبب الانفجار السكاني^(١٩).

(١٩) مصطفى، مصطفى أحمد، الجات من الإتفاقية الى المؤسسة الدولية متعددة الأطراف، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط يونية ١٩٩٤ ص ١٤٠، نوار، إبراهيم، اتفاقية الجات والاقتصاديات العربية، ص ١٨ وما بعدها.
حجازي، عبد العزيز، الجات والبلدان النامية، منظمة تضامن الأفروآسيوية، ص ٣.